

المبحث الرابع الشورى

ويتكون من ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : مفهوم الشورى ، وأهميتها .
- المطلب الثانى : حكم الشورى وفوائدها .
- المطلب الثالث : الشورى والديمقراطية المعاصرة .

المطلب الأول

مفهوم الشورى ، وأهميتها

أولاً : مفهوم الشورى :

الشورى في اللغة :

الشُورَى : المشورة ، والمشاورة : استخراج الرأي ، يقال : شَاوَرْتُهُ في الأمر ، استشرته ، وطلبت منه المشورة^(١) .

والشُورَة ، والشَّارَة : الحُسن والهيئة ، يقال : شَارَ الرجل ، إذا حسن وجهه^(٢) ، وشَارَ العسل : استخرجه واجتناه من مواضعه ، وشَارَ الدابة : عرضها للبيع^(٣) ، كأنه من الشَّور ، وهو عرض الشيء وإظهاره^(٤) .

والخلاصة : فالشورى الإظهار ، والاستخراج .

الشورى في الاصطلاح :

قال الراغب الأصفهاني - رحمه الله : « هي استخراج الرأي ، بمراجعة البعض إلى البعض »^(٥) .

ويقول ابن العربي - رحمه الله : « هي الاجتماع على الأمر ، ليستشير كل واحد منهم صاحبه ، ويستخرج ما عنده »^(٦) .

(١) ابن منظور : لسان العرب (٤/٤٣٧) ، الرازي : مختار الصحاح (١/١٤٧) ، البيضاوي : تفسير البيضاوي (١/٥٢٦) ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٣/١٧٢) .

(٢) ابن منظور : لسان العرب (٦/٣١٠) ، مادة : شور .

(٣) ابن قتيبة : الغريب (١/٥٥٨) ، ابن منظور : لسان العرب (٢/٤٣٤ ، ٤٣٥) .

(٤) ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث والأثير (٢/٥٠٨) ، ابن منظور : لسان العرب (٤/٤٣٤) .

(٥) الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن (مادة شَوْر ص : ٢٧٣) .

(٦) ابن العربي : أحكام القرآن (١/٢٩٧) .

وقال الطاهر بن عاشور - رحمه الله : « هي أن قاصد عمل يطلب ممن يظن فيه صواب الرأي والتدبير ، أن يشير عليه بما يراه في حصول الفائدة المرجوة من عمله » ^(١) .

وعرفها الدكتور جابر الأنصاري - من المعاصرين - بقوله : « هي استطلاع رأي الأمة ، أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها » ^(٢) .

فالتعاريف تتفق على معنى واحد للشورى ، فتفيد أنها قائمة على تبادل الآراء ؛ للتوصل إلى الرأي الأصوب .

الشورى في الكتاب والسنة :

أولاً : القرآن الكريم :

وردت كلمة الشورى في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع :

أولها : في خطاب موجه لولي الأمر . وثانيها : في خطاب موجه للأمة الإسلامية . وثالثها : في أمر اجتماعي .

١- قال الله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

وجه الدلالة : أمر الله نبيه ﷺ أن يشاور المسلمين ؛ تطيباً لنفوسهم ، ورفعاً من أقدارهم ، ولتصير سنة ، فإذا عزم على ما تريد إمضاءه من الشورى ، فتوكل على الله لا على المشاورة ^(٣) .

٢- قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ

(١) ابن عاشور : التحرير والتنوير (٢٥/ ١١٢) .

(٢) الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ٤) .

(٣) الواحدي : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٤٠) .

شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ الشورى : ٣٨ .

وجه الدلالة : إن طابع الشورى في الجماعة كان مبكراً ، وكان مدلوله أوسع وأعمق من محيط الدولة ، وشؤون الحكم فيها ، إنه طابع ذاتي للحياة الإسلامية ، وسمه مميزة للجماعة المختارة لقيادة البشرية^(١) .

٣ - قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ [البقرة : ٢٣٣] .

وجه الدلالة : في الآية دليل على إباحة الله تعالى للوالدين التشاور في الرضاعة ، فيما يؤدي إلى إصلاح الصغير ، وذلك موقف على غالب ظنونهما لا على الحقيقة واليقين^(٢) .

ثانياً : السنة :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ »^(٣) .

وجه الدلالة : أفاد الحديث أن من أفضى إلى أخيه بسرّه ، وأمنه على نفسه ، فقد جعله بمحلّها ، فيجب عليه ألا يخون المستشار بكتمان مصلحته ، وألا يشير عليه إلا بما يراه صواباً ، فهو أمين على ما استشير فيه^(٤) .

ثانياً : أهمية الشورى في حياة الأمة :

تعد الشورى ركيزة أساسية في بناء الدولة الإسلامية ، بل هي من أسس الحكم في الإسلام ، ومن أبرز خصائصه ؛ فالشورى تحتل مكان الصدارة

(١) قطب : في ظلال القرآن (٥/ ٣١٦٥) .

(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٧٢) .

(٣) أخرجه الترمذي : السنن (كتاب الأدب ، باب إن المستشار مؤتمن ٥/ ١٢٥ ح ٢٨٢٢) ، والحديث صحيح ، الألباني : صحيح وضعيف الترمذي (ص : ٦٣١) .

(٤) المباركفوري : تحفة الأحوذني (٨/ ٨٨) ، المناوي : فيض القدير (٦/ ٢٦٨) .

في عداد المبادئ التي جاء بها الإسلام ، وأرسى دعائم دولته^(١) .

ولأهمية الشورى في حياة الأمة ، سمى الله تعالى سورة في القرآن الكريم باسم الشورى ، ومدح أهل الشورى في معرض حديثه عن فرائض كلية في الإسلام ؛ ليدل على عظيم شأنها ومكانتها ، فالأمة تعيش على وجه الأرض بالخيرية من السعادة في تطبيقها ؛ لهذا المبدأ قال رسول الله ﷺ : « إِذَا كَانَ أَمْرُكُمْ خِيَارُكُمْ ، وَأَغْنِيَاؤُكُمْ سُمَحَاؤُكُمْ ، وَأُمُورُكُمْ شُورَى بَيْنِكُمْ ، فَظَهَرُ الْأَرْضِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ بَطْنِهَا »^(٢) .

والشورى في الأمة مبدأ أصيل ، وصفة لازمة ، بدونها تفقد الأمة صلاحها كما لو تركت الصلاة أو الصيام^(٣) ، حيث تركز عليها كل دولة راقية تنشُد لرعاياها الأمن والاستقرار ، والفلاح والنجاح ؛ ذلك لأنها الطريق السليم التي يتوصل بها إلى إجراء الآراء والحلول ، لتحقيق مصالح الأفراد ، والجماعات ، والدول^(٤) .

وما تمسك المسلمون بالكتاب والسنة ، فإنهم لن يضلوا بقرار يصدر عنه

(١) أبو جيب : الوجيز في المبادئ السياسية في الإسلام (ص : ١٢٩ ، ١٤٤) ، أبو فارس : النظام السياسي في الإسلام (ص : ٩٧) ، الدريني : خصائص التشريع الإسلامي (ص : ٤١٩) ، السدلان : أسس الحكم في الشريعة الإسلامية (ص : ٨) ، السوسي ، وشويح ، ومقداد : النظم الإسلامية (ص : ٢٣٩) ، طباره : روح الدين الإسلامي (ص : ٢٩٤) ، عالية : نظام الدولة والقضاء والعرف في الإسلام (ص : ٩٣) ، الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية (ص : ١٠٨) ، المبارك : نظام الإسلام والحكم والدولة (ص : ٣٤) .

(٢) الترمذي : السنن (كتاب الفتن ، باب ٤/ ٥٢٩ ح ٢٢٦٦) ، وقال : « حسن غريب » ، المنذري : الترغيب والترهيب (٣/ ٢٥٩ ح ٣٩٤٩) .

(٣) جابر : الطريق إلى جماعة المسلمين (ص : ٦٤) ، حوى : دروس في العمل الإسلامي (ص : ٥٢) .

(٤) أبو فارس : النظام السياسي في الإسلام (ص : ٨٠) .

بالشورى ، ولا يجمعون على باطل ، كما روي عن رسول الله ^(١) ، وتلك العصمة النسبية من الباطل لنتيجة الشورى العامة ، تؤكد جليل شأنها في الحياة الإسلامية ، والسياسية ^(٢) .

والشورى في الإسلام أصل مشروعية الولاية العامة على الأمة ، وهي الشورى السياسية ، قال عمر رضي الله عنه : « فَمَنْ بَايَعَ امْرَأً مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهُ لَا بَيْعَةَ لَهُ وَلَا لِلَّذِي بَايَعَهُ » ^(٣) ^(٤) .

وقد تفرد الإسلام بهذا المبدأ الأصيل ، وأقره سلوكاً عاماً في المجتمع ، وأسلوباً في إدارة الشؤون العامة ، حتى ربط العالم ابن عطية - رحمه الله - به شرعية الحكم فقال : « إن من لا يستشير أهل العلم والدين ، فعزله واجب لا خلاف فيه » ^(٥) ، ^(٦) .

والشورى تحتاج إليها كل جماعة ترغب في إصلاح شأنها وتقدم بلادها ؛ لأنها من أهم أسباب صلاح المجتمع ، ومن أهم أسس الحضارة الإسلامية الإنسانية ، وتشتد حاجة الأمة إلى الشورى حرصاً على استمرار

(١) قال عليه السلام : « إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ اِعْتَصَمْتُمْ بِهِ ، فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا ، كِتَابَ اللَّهِ ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ » ، الحاكم : المستدرک (١/ ١٧١) ، وذكر صحته .

(٢) الترابي : الشورى والديمقراطية مشكلات المصطلح والمفهوم (ص : ١٣) ، بحث منشور ضمن مجلة المستقبل العربي السنة الثامنة ، العدد (٧٥٤) .

(٣) ابن حبان : الصحيح (ذكر الزجر عن أن يرغب المرء عن آباءه إذ استعمال ذلك ضرب من الكفر ١٤٨/٢ ح ٤١٣) ، والأثر صحيح ، الأرنؤوط : تحقيق وترتيب ابن بلبان على صحيح ابن حبان (١٤٨/٢ ح ٤١٣) .

(٤) الدريني : خصائص التشريع الإسلامي (ص : ٤١٣) .

(٥) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٢٤٩) .

(٦) الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية (ص : ١٠٨) .

حضارتها واضطراد تقدمها ، . . . ويكفي أن الشورى مطلب الأمم الواعية المتنورة يكفي هذا دليلاً على عظمة نظام الشورى أساساً من أسس الشريعة الإسلامية الخالدة ^(١) .

(١) عتر : الشورى في ضوء القرآن والسنة (ص : ٣٥ - ٣٧) .

المطلب الثاني

حكم الشورى وفوائدها

أولاً : حكم الشورى :

لمكان الشورى في الإسلام ، واعتبارها دعامة وركيزة أساسية في بناء الدولة الإسلامية ، ولعظيم شأنها في وحدة الأمة ، وإعداد قيادتها ، ولتعلقها بمصالح الأمة المختلفة ، والمصيرية من السلم والحرب ، والمعاهدات وغيرها ، ... اعتنى علماؤنا - رحمهم الله - في إظهار حكمها . وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في حكم الشورى بالنسبة للحكام على قولين :

القول الأول : الشورى واجبة على الحاكم ، وإلى هذا ذهب كثير من السلف ، وعامة المعاصرين ^(١) .

القول الثاني : الشورى مندوبة للحاكم ، وإلى هذا ذهب الشافعي ، وقتادة ، والربيع ، وابن إسحاق ^(٢) .

فإذا كانت الشورى واجبة كان الحاكم ملزماً بالأخذ بها ، وإلا ترتب

(١) الجصاص : أحكام القرآن (٣/٣٨٦) ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٤/٢٥٠) ، النووي : شرح صحيح مسلم (٤/٧٦) ، ابن تيمية : السياسة الشرعية (ص : ١٣٣) ، أبو فارس : حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها (ص : ٨٣) ، الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ١٠٨) ، البنا : مجموع الرسائل (ص : ٣١٩) ، السوسي ، وشويديح ، ومقداد : النظم الإسلامية (ص : ٢٤١) ، عتر : الشورى في ضوء القرآن والسنة (ص : ١٥٥) ، عبد الخالق : الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي (ص : ١٧) ، عودة : الإسلام وأوضاعنا السياسية (ص : ٢٠٦) .

(٢) ابن الجوزي : زاد المسير (١/٤٨٨) ، الرازي : التفسير الكبير (٩/٦٧) ، ابن حجر : فتح الباري (١٣/٣٤٢) ، الشافعي : الأم (٥/١٦٨) .

على عدم الأخذ بها إثم وعقاب .

وإذا كانت مندوبة ، فلا ضرر بتركها من قبل الحاكم .

الأدلة :

أدلة القول الأول :

استدل القائلون بأن الشورى واجبة على الحاكم بالقرآن الكريم والسنة

كما يلي :

أولاً : القرآن الكريم :

١- قال الله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ

الْقَلْبِ لَآنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ

فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

وجه الدلالة : هذا النص صريح في وجوب المشاورة ؛ لأن ظاهر الأمر

للولجوب ، إلا إذا صرفته قرينة عن ذلك ، ولا قرينة صارفة عن الوجوب

هنا^(١) .

قال الفخر الرازي - رحمه الله : « ظاهر الأمر للوجوب فقوله : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ

فِي الْأَمْرِ ﴾ يقتضي الوجوب »^(٢) .

٢- قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ

شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورى : ٣٨] .

وجه الدلالة : قرنت الآية الكريمة الشورى بين المسلمين بإقامة الصلاة ،

(١) أبو فارس : حكم الشورى في الإسلام (ص : ٣٢) ، الدريني : خصائص التشريع الإسلامي

(ص : ٤٢٠) ، زيدان : الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية (ص : ٣٢ ، ٣٣) .

(٢) الرازي : التفسير الكبير (٩/ ٦٧) .

وإيتاء الزكاة المعبر عنها بالإنفاق ، فدل ذلك على أن حكم الشورى كحكم الصلاة والزكاة ، وهما واجبتان شرعاً ، فكذلك الشورى واجبة شرعاً^(١) .

ودل هذا على أنه إذا كانت الصلاة فريضة عبادية ، والزكاة فريضة اجتماعية ، فإن الشورى فريضة سياسية^(٢) .

قال الجصاص - رحمه الله - بعد شرحه لهذه الآية : « يدل على جلاله موقع الشورى ذكره لها مع الإيمان ، وإقامة الصلاة ، ويدل على أننا مأمورون بها »^(٣) .

ثانياً : السنة :

استدل الفقهاء - رحمهم الله - على وجوب الشورى بمواظبته ﷺ عليها ، وكتب التاريخ ، والحديث ، والتفسير مليئة بالنماذج ، والتي منها :

١- مشاورة النبي ﷺ لأصحابه ﷺ في غزوة بدر لخوض المعركة^(٤) ، وفي قبوله مشورة الحباب في النزول عند ماء بدر^(٥) ، واستشارته في شأن الأسرى^(٦) .

٢- استشارة النبي ﷺ لأصحابه في غزوة أحد في مكان ملاقات العدو ، أفي المدينة أم يخرجون خارجها لقتاله؟ وقد رأت الأغلبية الخروج ؛ حتى لا

(١) أبو فارس : حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها (ص : ٤٠) .

(٢) الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ٥٣) ، نقلًا عن : جريشة : المشروعية الإسلامية العليا (ص : ٢٥٤) .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن (٣/ ٣٨٦) .

(٤) مسلم : الصحيح (كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة بدر ٣/ ١٤٠٣ ح ١١٧٩) ، من حديث أنس .

(٥) الطبري : التاريخ (٢/ ٢٩) .

(٦) مسلم : الصحيح (كتاب الجهاد والسير ، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر ٣/ ١٣٨٥ ح ١٧٦٣) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

يقال عنهم : إنهم جنبوا عن لقاء العدو^(١) .

أدلة القول الثاني :

استدل القائلون بأن الشورى مندوبة للحاكم بالقرآن الكريم والسنة ، كما يلي :

أولاً : القرآن الكريم :

إن الأمر في قول الله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] . للندب وليس للوجوب ؛ فقد نُقل عن الإمام الشافعي - رحمه الله - قوله : « نظير هذا قوله ﷺ : « الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا »^(٢) ، إنما أراد استطابة نفسها ، فإنها لو كرهت ، كان للأب أن يزوجه ؛ وكذلك مشاورة إبراهيم عليه السلام لابنه حين أمر بذبحه^(٣) .

ثانياً : السنة :

إن الشورى لو كانت واجبة لفعلها النبي ﷺ في كل الأمور ، وواظب عليها ، ولكن ثبت أنه ترك المشاورة في المسائل الكبيرة ؛ مثل صلح الحديبية ، وقتال بني قريظة^(٤) .

المناقشة :

نوقشت أدلة القائلين بأن الشورى مندوبة بما يلي :

١- إن الاستدلال بآية سورة آل عمران باعتبار الأمر للندب : لا نسلم ؛

(١) ابن هشام : السيرة النبوية (٩/٤) ، الطبري : التاريخ (٥٩/٢) .

(٢) الأصبهاني : المسند المستخرج على صحيح مسلم (كتاب النكاح ، باب الثيب أحق بنفسها من وليها ٨٦/٤ ح ٣٣٠٩) ، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) ابن الجوزي : زاد المسير (١/٤٨٨) ، الرازي : التفسير الكبير (٩/٦٧) ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٤/٢٥٠) .

(٤) أبو فارس : الشورى (ص : ٧٥) ، الأنصاري : الشورى وأثرها (ص : ١٠٣) .

به إذ إن القول المنسوب إلى الشافعي - رحمه الله - أن الأمر في « وَشَاوَرَهُمْ » صرف عن الوجوب إلى الندب قياساً على قوله : « الْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا » يعتبر قياساً مع الفارق ؛ لأن الشورى أمر عام ، والمقيس عليه أمر خاص ، ثم إن حكم المقيس عليه ليس محل اتفاق ^(١) .

ويرد كذلك القياس بالندب على استشارة سيدنا إبراهيم - عليه السلام - لابنه ، أنه قياس غير سليم ، فرؤيا سيدنا إبراهيم - عليه السلام - وهو يذبح ولده بكره إسماعيل - عليه السلام - تكليف لإبراهيم - عليه السلام - وابتلاء له ، وهو كذلك وحي إلهي ، والأمر الإلهي الموحى به لا يشاور فيه أصلاً ، فقول إبراهيم - عليه السلام - لابنه من قبيل الإخبار بالأمر ، والتكليف بالذبح ، فهو على سبيل الإعلام ليس إلا ^(٢) .

٢ - بالنسبة للاستدلال بالسنة على أن الشورى لو كانت واجبة لفعلها النبي ﷺ في كل الأمور ، حيث ثبت تركه لها في صلح الحديبية وبني قريظة :

فيرد عليه أن النبي ﷺ لم يشاور أحداً من المسلمين في صلح الحديبية حين أبرمه ؛ لأن الصلح أمر رباني ، والأمر أصبح فيه وحياً ؛ يدل على ذلك قوله ﷺ حين اعترض عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصلح : « إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أَعْصِيهِ ، وَهُوَ نَاصِرِي » ^(٣) .

أما في قتال بني قريظة ، فأمر النبي ﷺ بالمسير إلى بني قريظة دون أن يستشير أحداً ؛ لأنه كذلك أمر رباني ؛ إذ إن جبريل - عليه السلام - جاء

(١) الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ٦٢) .

(٢) أبو فارس : حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها (ص : ٧٤) .

(٣) البخاري : الصحيح (كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ٩٧٨/٢

النبي ﷺ قائلاً له : « وَضَعْتَ السَّلَاحَ ؟ ! وَاللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ ، اخْرُجْ إِلَيْهِمْ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَأَيْنَ ؟ » فَأشار إلى بني قريظة ، فَأَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَنَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ ^(١) .

الترجيح :

إن الناظر في أقوال الفريقين ، وأدلتهم يتيقن جازماً رجحان الرأي القائل : إن الشورى واجبة ، وذلك لما يلي :

١- قوة أدلتهم الثابتة من القرآن والسنة ، وسلامتها من أي اعتراضات حقيقية .

٢ - إن القول بأن الشورى مندوبة ، يؤدي إلى استبداد الحاكم ، وانفراده في تقرير مصير الأمة ، فتصبح الشورى خاضعة لمزاجه ، مما يفقد الثقة بين الحاكم والمحكوم ، ويبعث العُجب والغرور في نفس الحاكم ^(٢) .

٣ - إن ترك الشورى يفقد الأمة كفاءاتٍ كان بإمكانها أن تستفيد منها .

ثانياً : من فوائد الشورى :

بعد بيان أهمية الشورى ، واعتبارها دعامة في حياة الأمة ، وبعد استجلاء حكمها ، يجدر بنا أن نتحدث عن فوائدها ، ومن أهمها :

١- إن الشورى طريق إلى وحدة الأمة الإسلامية ، ووحدة المشاعر الجماعية ، من خلال عرض المشكلات العامة ، وتبادل الرأي والحوار ^(٣) .

(١) البخاري : الصحيح (كتاب المغازي ، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب يخرجهم إلى بني قريظة ١٥١١/٤ ح ٣٨٩٦) .

(٢) أبو فارس : حكم الشورى (ص : ٨٣ ، ٨٤) .

(٣) الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ٦) ، نقلاً عن الخطيب : مجلة الوعي الإسلامي (ص : ٤٧) ، العدد (٦٩) ، أكتوبر (١٩٧٠) .

٢- الشورى خير وسيلة للكشف عن الكفاءات والقدرات ، وتحقيق الأفراد لذاتيّاتهم ، وما أوتوا من مواهب وملكات ؛ كي تستفيد الدولة والأمة من كافة طاقات أبنائها ، ولا سيما في شؤون الحكم والسياسة^(١) .

٣ - الشورى آلية للتوصل إلى توافق بخصوص اختيار البديل الأمثل من بين عدة خيارات مطروحة ، فلبُّ الشورى هو المشاركة في القرار السياسي وغيره ، وهي آلية المشاركة مع الإبقاء على التعددية والتميّز^(٢) .

٤ - إنها خير وسيلة لتربية الأمم وإعدادها للقيادة الرشيدة ، وتدريبها على تحمل التبعات ، كما أنها تُعوّد الأفراد على العطاء ، وعلى الانتماء لجماعتهم ووطنهم ، وتحمل مسؤولياتهم تجاه هذه الجماعة^(٣) .

٥ - تدرب الشورى المستشار على المساهمة في الحكم والإدارة ، وتثريه بالتجربة وجودة الرأي والتفكير من خلال ممارسته للشورى^(٤) .

٦ - إن ممارسة الشورى في كل جوانب الحياة يمثل للأمة المسلمة مدرسة تستطيع من خلالها تحقيق آراء قوية وسديدة توصلها إلى طريق النصر والتمكين ، كما نال بها المسلمون الأوائل ، الظفر والأمن .



(١) أبو فارس: النظام السياسي في الإسلام (ص : ٨٦)، الدريني: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم (ص : ٤١٤)، النحوي: ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية (ص : ٣٣) .

(٢) السيد عمر: نواة الشورى والديمقراطية (ص : ١٣٧ - ١٣٩)، بحث منشور في مجلة المسلم المعاصر السنة (٢٣) العدد (٩) .

(٣) السدلان: أسس الحكم في الشريعة الإسلامية (ص : ١٦)، السوسي، وشويديح، ومقداد: النظم الإسلامية (ص : ٢٤٠) النحوي: ملامح الشورى في الدعوة الإسلامية (ص : ٣٣) .

(٤) أبو فارس: النظام السياسي (ص : ٨٦) .

المطلب الثالث

الشورى والديمقراطية المعاصرة

أولاً : تعريف الديمقراطية :

الديمقراطية - Democracy - كلمة مشتقة من لفظتين لاتينيتين (Demos) الشعب و (Kvatos) سلطة ، ومعناها : الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب ، وهي كلمة إغريقية الأصل^(١) .

وقد اتسع مفهوم الديمقراطية في العصر الحديث ، وتبنتها أنظمة حكم متباينة ، ومن ثم صار لها تعاريف كثيرة بحسب الزاوية التي ينظر إليها ، ولكن لا يزال تعريف الرئيس الأمريكي (لنكولن) للديمقراطية بأنها : « حكم الشعب بالشعب وللشعب » وهو الأكثر شيوعاً^(٢) .

ثانياً : الديمقراطية بين التحفظ والرفض :

تعددت كتابات العلماء والمفكرين المسلمين في الموقف من الديمقراطية المعاصرة ، والمتبع لهذه الكتابات يرى ثمة ثلاثة اتجاهات متباينة .

فمن الكتابات من حاولت إبراز مصطلح ديمقراطية الإسلام مقابل الديمقراطية المعاصرة ، متجاوزة ما إذا كان الإسلام يتعارض والديمقراطية^(٣) .

وبعضها حاولت أن تبرز نظرية الشورى في الإسلام في مقابل

(١) قطب : مذاهب فكرية معاصرة (ص : ١٧٨) .

(٢) الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ٣٣٥) .

(٣) من هذه الكتابات : العقاد : الديمقراطية في الإسلام (ص : ٧٤) ، الفنجري : الحرية السياسية في الإسلام (ص : ١٤٣) .

الديمقراطية المعاصرة ، وأن الشورى أوسع وأعمق من الديمقراطية المعاصرة^(١) .

وثالثها هاجمت الديمقراطية المعاصرة ، ورفضتها جملة ، واعتبرت أن لا سبيل إلى مزج الإسلام بالديمقراطية ، ولا سبيل إلى القول بأن الإسلام نظام ديمقراطي^(٢) .

وعلى ضوء ذلك يمكن القول على صعيد المصطلح : إنه لا بأس من الاستعانة بكل كلمة رائجة تعبر عن معنى ، وإدراجها في سياق الدعوة للإسلام ، ولفها بأطر التصورات الإسلامية^(٣) .

ويمكن القول : إنه من حقنا اقتباس ميزات الديمقراطية ، فالإسلام قد سبق الديمقراطية بتقرير القواعد التي يقوم عليها جوهرها ، ولكنه ترك التفاصيل لاجتهاد المسلمين وفق أصول دينهم ، ومصالح دنياهم ، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان ، وتجدد أحوال المسلمين^(٤) .

حتى هذه الأمور الجزئية إذا اقتبست من غير المسلمين ، تعد في هذا الوقت جزءاً من الحل الإسلامي ؛ لأنها إنما اقتبست باسم الإسلام ، وعن طريقه ، وبعد إذنه ، ووفقاً لقواعده في استنباط الأحكام الشرعية لما لا نص فيه من الوقائع والتصرفات ، ولا يضيرنا أن هذه الجزئية بالذات قد أخذت من نظام غير إسلامي ، فإنها باندماجها في النظام الإسلامي تفقد

(١) من هذه الكتابات : الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ٤٢٧ ، ٤٢٨) ، التراي :

إشكالات المصطلح والديمقراطية والمفهوم (ص : ٩) .

(٢) الرقب : حاضر العالم الإسلامي (ص : ٢٠٢) ، قطب : مذاهب فكرية معاصرة (ص : ٢٥١) ،

النحوي : الشورى لا الديمقراطية (ص : ٣٤ ، ٣٥) .

(٣) التراي : إشكالات المصطلح والديمقراطية والمفهوم (ص : ٩) .

(٤) القرضاوي : فتاوى معاصرة (٢/ ٦٤٣) .

جنسيتها الأولى ، وتأخذ طابع الإسلام وصبغته^(١) .

ولا يوجد شرعاً ما يمنع اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي من غير المسلمين ، فقد أخذ النبي ﷺ في غزوة الأحزاب بفكرة حفر الخندق ، وهو من أساليب الفرس^(٢) .

ولكن لا يعني ذلك أن نحتكم إلى الديمقراطية في حياتنا على إطلاقها ، وندع إسلامنا ، أو نترك الشورى التي تمثل قيمة إسلامية عليا في حياة الأمة : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَهْلِیَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾

[المائدة : ٥٠] .

ثالثاً : أوجه الاختلاف بين الشورى والديمقراطية المعاصرة :

يمكن تلخيص الفروق ووجوه الاختلاف بين الشورى والديمقراطية في النقاط التالية :

١- إن الديمقراطية المعاصرة تمثل نظاماً للحكم فقط ، يهدف إلى إقامة سلطة يكون الشعب هو الممارس لها ، ودون أن يأخذ بالاعتبار أي أسس دينية ، ولا مجال بالطبع في الإسلام لحكم شعبي منقطع عن معاني الإيمان ؛ لأن الدين الإسلامي دين توحيدي يحيط بالحياة ، ويضفي عليها جميعاً معنى العبادة ، وينظمها بشريعة شاملة^(٣) .

٢- إن الشورى نظام إيماني قائم على قواعد المنهاج الرباني ، وهي رسالة إلى الناس جميعاً تحمل صفة الشمول ، وتعد منهجاً صالحاً للتطبيق في كل عصر وزمان ، أما الديمقراطية فهي تجربة بشرية محصورة بمدى

(١) القرضاوي : الحل الإسلامي فريضة وضرورة (ص : ١٠٤) .

(٢) القرضاوي : فتاوى معاصرة (٢/ ٦٤٣) .

(٣) الترابي : الشورى والديمقراطية إشكالات المصطلح والمفهوم (ص : ١٤) ، عالية : نظام الدولة والقضاء والعرف في الإسلام (ص : ٩٧ ، ٩٨) .

استيعابها ، ومحدودة بمدى إيفائها لمتطلبات الحياة ، ومواءمتها لمتغيرات العصر .

٣ - إن سلطة الأمة في الديمقراطية المعاصرة مطلقة ، فالأمة هي صاحبة السيادة المطلقة ، وهي أو المجلس الذي تنتخبه التي تضع القانون ، أو تلغيه ، ولكن في الشورى ليست سلطة الأمة مطلقة هكذا ، وإنما هي مقيدة بالشرعية ، ولا تستطيع أن تتصرف إلا في حدود هذا القانون^(١) .

إن الشورى الإسلامية مرتبطة بقيم أخلاقية نابعة من الدين نفسه ، ولذلك فهي ثابتة غير خاضعة لتقلبات الميول والرغبات ، ومن ثم فهي تضبط تصرفات الأمة ورغباتها ، بينما لا تستند الديمقراطية المعاصرة إلى مثل هذه القيم الثابتة ، بل هي قيم نسبية تتحكم فيها رغبات وميول الأكثرية^(٢) .



(١) علي : التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (ص : ١٦٢) ، هويدي : الإسلام والديمقراطية

(ص : ٢٤) ، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، السنة (١٥) العدد (١٦٦) .

(٢) الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية (ص : ٤٢٨) .